المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر

د/ عزوز غربي - سارة عجرود (باحثة دكتوراه)
كلية الحقوق - جامعة المسيلة
sara.adjeroud@yahoo.fr,
azzouzgherbi@yahoo.com

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة العلاقة التي تصف الوضع في دول العالم الثالث بين كل من المجتمع المدني والأنظمة السياسية، حيث تعكس فجوة لا يمكن إغفالها بين هذه الثنائية والتي يعود سببها الرئيسي إلى تطاول مفهوم الدولة ووظيفتها وإنكارها في أغلب الأحيان لمنظمات المجتمع المدني. وتعبر الحالة الجزائرية عن علاقة متردية بين كل من النظام السياسي والمجتمع المدني، أثرت بشكل واضح على الدور المسند لهذا الأخير، والذي أصبح مجرد ضحية يستبد بها النظام السياسي ويتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها، خاصة وان هذه المنظمات لا تتمتع بالاستقلالية المالية بالإضافة إلى استخدام الإكراه الإداري من قبل النظام السياسي. لقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تفاعل منظمات المجتمع المدني مع محيطها الداخلي والخارجي من أجل كسبها للمصداقية وفعالية أكثر، وهذا يكون من خلال دور النظام السياسي في إعطائها استقلالية وحرية أكثر وضرورة إشراكها في عمليات صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، النظام السياسي، الانظمة المغلقة، التنمية، المشاركة السياسية.

Abstract :

This study seeks to identify the nature of the relationship that describes the situation in the countries of the Third World between each of the civil society and political systems, reflecting a gap can not be ignored between this bilateral caused to affect the concept of the State and its function and repudiate them in most cases to civil society

ISSN. 2352-975X

organizations. Reflect the Algerian situation from deteriorating relationship between each of the political system and civil society, had a clear on the role assigned to the latter, which has become a victim of the political system and controls the inputs and outputs, especially that these organizations do not have the financial independence as well as the use of administrative coercion by the political system. We have concluded the study stressed the necessity of the interaction of civil society organizations with its surroundings in the internal and external levels to win it credibility and more effective, this would be through the role of the political system in giving the independence and freedom of more than the need for their involvement in the decision-making processes.

Keywords: civil society; the political system; closed systems; development; political participation.

مقدمة

تعد الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تعيشها الأنظمة السياسية المغلقة مصدر قلق شديد للمراقبين والمحللين الذين يسعون لمحاولة حل المشاكل المعقدة التي يعانى منها شعوب هذه الأنظمة، فبالرغم من حصول أغلب بلدانها على الاستقلال إلا أنها ما تزال تعاني من التبعية للخارج ناهيك عن الصراعات الداخلية، ضف على ذلك أنها أنظمة يحكم فيها القوي و...الخ، فهي إذن أنظمة لا تزال تخضع للاستعمار وهو الأمر الذي أرق الكثير من الباحثين والمحللين مما جعلهم يبحثون عن أسباب هذه الظواهر وسد الفجوة الموجودة بين النظام السياسي والمجتمع المدني منذ الاستقلال في هذه الدول، ذلك أن الأول هو السبب في قتل الثاني، ففي الكثير من الأحيان تتعارض الأنظمة السياسية الموجودة مع المجتمع المدني فهذا الأخير هو الضحية الأولى للاستبداد ممن هم في السلطة الذين يعتقدون أنهم حراس الطبيعة، بما يثير القلق حول جدوى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في ظل هذه المعطيات. فان هذا التجاوز للنظام السياسي بشكل عام جعل من المجتمع المدني خارج عن موقعه الطبيعي، وابتعاده عن دوره الذي هو بمثابة محرك عملية التطور الاجتماعي، لما يتيحه للمواطنين من حرية

ISSN. 2352-975X

التعبير عن آرائهم ومطالبهم داخل هياكله ما يؤدي إلى مشاركته في صياغة السياسة العامة وأيضا ذلك الدور الرقابي على مختلف الأعمال والبرامج الحكومية.

تصف الحالة الجزائرية مشهدا يطبعه تراجع الدولة في المجتمع حيث ينعكس هذا التراجع على علاقة النظام السياسي بالمجتمع المدني، خاصة بعد انتقالها من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية ليكن ميلاد المجتمع المدني، النقابات، الجمعيات...الخ، حيث أن هذا التحول تزامن معه تغيير في جملة من التشريعات والسياسات الرامية إلى توسيع مجال حركة منظمات المجتمع المدني، لقد كان صدور هذه الحزمة من المرجعيات القانونية المؤسسة لمجتمع مدني تعددي، فرصة لظهور العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل المجتمع المدني الديمقراطي، فقد ظهرت على الساحة العشرات من الأحزاب السياسية بمختلف مشاربها بين أحزاب وطنية، إسلامية وعلمانية وغيرها، كما ظهرت الآلاف من الجمعيات التي تُعنى باهتمامات الشباب والمرأة والصحة والترفيه والنشاطات الريا ضية والتكوين والتعليم والتراث والثورة التحريرية وجمعيات لقطاع المهن المختلفة وأخرى التضامن الوطني والعمل الخيري، كما برزت جمعيات مطلبية خاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحماية المستهلك ومكافحة الرشوة والفساد. واستمر هذا "الانفجار الجمعوي" إلى أن بلغ عددها 78323 جمعية، منها 77361 محلية و962 جمعية وطنية بحسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية لسنة 2012/2001. هذا رغم الانحسار الذي عرفته الحركة الجمعوية خلال فترة اللااستقرار السياسي والأمني سنوات التسعينات، والذي أعقب وقف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ سنة 1992.فكانت حرب الاستقلال تحمل فجوة كبيرة في الحركة الجمعوية والمكونة قبل الحرب مع وجود كثير من الجمعيات المحلية التي تتغذى على الحركة الوطنية من خبراتهم في تنظيم العمل في المحن والأزمات والتفكير في الأسباب التي أدت إلى الركود للمجتمع المدني، وهو ما طرح إشكالية نزع الشرعية من الحكم وانعدام المشاركة السياسية ... وكل ما تعلق بمظاهر الديمقراطية، وهنا نطرح الإشكالية

ISSN. 2352-975X

التالية: فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني في الأنظمة المغلقة عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

أولا: ملامح عن طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة.

ثانيا: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الوطن العربي.

ثالثا: المجتمع المدني وثنائية العلاقة: المشاركة السياسية والتنمية.

رابعا: المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر: بحث في طبيعة العلاقة.

أولا: ملامح عن طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة

تميزت معظم الدول العربية بحالة من التخلف والتبعية من الناحية الاقتصادية، وذلك لاعتمادها الكلي على البترول أو باعتباره عاملا مساعدا ومكملا حيث وصل الأمر ببعضها إلى حد انتظار الهبات والمساعدات الخارجية وهي الوضعية التي تهدد استقلالها[1]. وبحكم أن الأنظمة السياسية المغلقة* هي جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية، كان لزاما متابعة حركية هذه الأنظمة من خلال رصد خصوصياتها التي تعبر عن مزيج بين ما هو عام وما هو خاص[2] ولهذا يمكن وصف طبيعة هذه الأنظمة من خلال خصائصها المشتركة:

أ- الخصائص السلبية:

- هناك من يعتبر أن النظم السياسية المغلقة (العربية) جميعها محافظة بوجه عام والدليل في ذلك انه على الرغم من النصوص القانونية والدستورية فان هذه الأنظمة لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي، وذلك استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية سياسية طبيعية (الوفاة الطبيعية، الاغتيال، الانقلابات)، كما نجد أن السلطة التنفيذية في هذه الأنظمة هي اقوي السلطات، ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب وحتى إن وجد لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية[3].
- أيضا تعتبر عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في هذه الأنظمة بيد الحاكم وجماعة صغيرة من المريدين والتابعين، إذ أن القيادة هي التي تقرر الشكل

ISSN. 2352-975X

الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية المهمة[4].

- يمكن القول أيضا أن من أهم سلبيات هذه الأنظمة هو الأزمات التي تعرفها وأثرت على بنائها وهي ستة أزمات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أزمات الأنظمة المغلقة

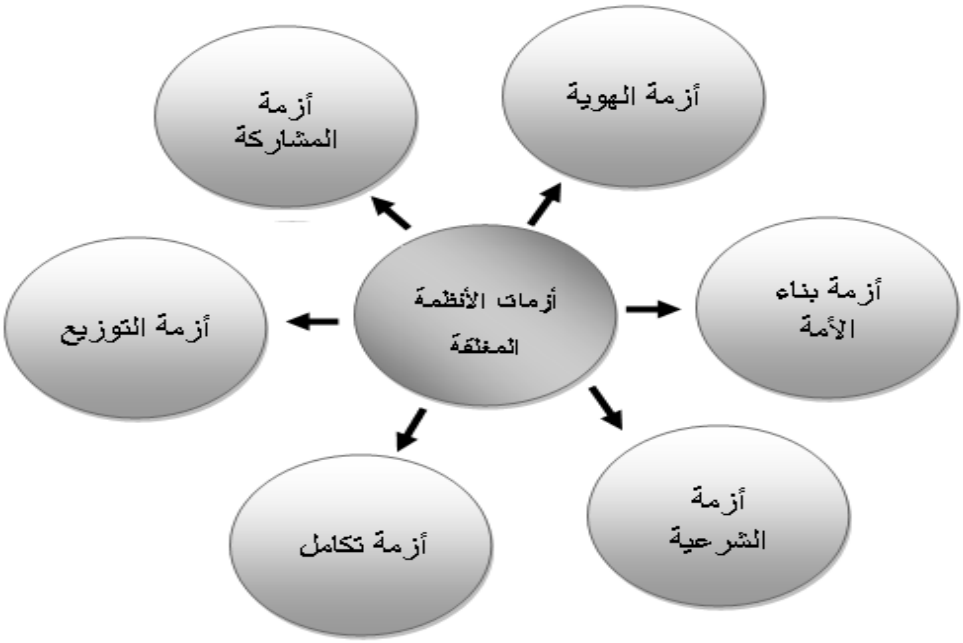

المصدر: من إعداد الباحثة

إن الحديث عن أزمة الهوية مرتبط بتعريف المواطن لهويته، والمرتبطة أيضا بأزمة بناء الأمة حيث تتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة، أما عن أزمتي الشرعية والمشاركة سنفصل فيها في المحاور اللاحقة، وفيما يخص أزمة التوزيع فهي تتعلق بعدم وجود مساواة وعدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، وأخيرا أزمة التكامل فتخص هي الأخرى بوجود جماعات عرقية ترى أن الانتصارات المنطقية والجهوية والقومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

ISSN. 2352-975X

- نجد أن الاستعمار أيضا اثر بشكل كبير على ثقافة مجتمعات هذه الأنظمة ويلاحظ ذلك في لغة المستعمر السائدة ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية في العديد من هذه الدول.

- غياب المعارضة السياسية في هذه الأنظمة فأصبحت من اكبر المشكلات، إذ نجد أن هذه المعارضة تعمل في مجال سياسي ضيق وغير فعال حيث لا يقدم لها إمكانية حقيقية لفرض مكانتها وقوتها كغيرها من القوى السياسية المؤثرة في النظام السياسي للدولة[5].

ب- الخصائص الايجابية:

رغم أن ما تحمله الأنظمة السياسية المغلقة [6]*من خصائص سلبية جمة إلا أنها في شق آخر تمتاز بخصائص ايجابية تجعلها تساير فعلا التغيرات العالمية على جميع المستويات ومن بينها[7]:

- إن أغلبية هذه النظم لها توجه نحو الديمقراطية بالرغم من اختلافها في المستويات وهو ما أكده "برهان غليون" بان المجتمعات العربية منها من تبنى عمليا الديمقراطية كالجزائر، ومنها من حاولت تطبيق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في المغرب، تونس، اليمن.

- أيضا من هذه الخصائص هو التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء ومرجعية فكرية لهذه الأنظمة، فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية فقد بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي، وفقا لظروف الزمان والمكان وذلك انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة، وهناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية وبخاصة تلك التي ترتبط بالتيار الفكري الذي برز مع عصر النهضة وركز على الفرد وقدراته العقلية التي واجه بها الطبيعة وسخرها لخدمة أهدافه، وثالثا الفكر الاشتراكي الذي تلاشى في العشرية الأخيرة بشكل كبير[8].

ISSN. 2352-975X

ثانيا: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الوطن العربي

لا يخفى علينا أن وظيفة الدولة هي تأسيس المجتمع المدني ولا يمكن تأسيس مجتمع مدني بلا دولة ويرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية ارتباطا جوهريا بتحقيق قيام مجتمع مدني، فهما متزامنان في الواقع إذ لا تحضر ولا مدنية من دون دولة قسرية تأخذ على عاتقها جميع المهمات: إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، اتخاذ القرارات المناسبة بصدد المسائل المسببة للخلاف، والعلاقة بين رأس الدولة وجميع أفرادها علاقة مباشرة فهو يقيم صلات أساسية ويضع في اعتباره أهمية الهيئات والمنظمات الوسيطة أو أي شئ آخر يمكن أن يسهم معه في تقوية سلطة صاحب السيادة وإنفاذ أوامره، وإن كان قيامها أمرا لا بد منه خاصة لا يتم إلا حسب مشيئته وقراره[9].

كما يرى آخرون أن الحديث عن علاقة المجتمع المدني بالدولة* هو حديث يقودنا إلى حالتين ففي الأولى إما أن يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية عبر مشاركة منظماته وفئاته الاجتماعية المختلفة في صنع القرار، وإما في الحالة الثانية والتي تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل أشكال الاضطراب والثورة، بحيث تبدو هنا الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من أجلها لا العكس.

لكن إذا تحدثنا عن هذه العلاقة في الأنظمة السياسية المغلقة فنجدها شبه منعدمة وهذا راجع لعدة أسباب وعوامل يمكن أن نذكر منها:

أ- **إشكالية الشرعية**: إن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحاكم ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما يرى فيه تجسيدا لهويته ولمبادئه الخاصة فان مثل هذه الشرعية غير متوفرة لأغلب أنظمة الحكم المغلقة وان توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة السياسية العربية، ولذاك تشعر هذه الأنظمة بالقلق والخوف الدائم وتحاول على أنها قوية وراسخة وتمارس الاستعمال القسري والتعسفي للقوة في مواجهة أية معارضة سياسية أو اجتماعية[10].

ISSN. 2352-975X

وبالتالي يمكن أن نلخص أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان هذه الشرعية فيما يلي[11]:

1-يمكن أن تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية وهو ما يحدث في الدول العربية.

2-إن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر إذا ما انهارت فعاليته لمدة طويلة أو تكرار انهيارها لأكثر من مرة، كما هو الحال في البلدان العربية حيث كثيرا ما تأتي أزمة الشرعية فيها من عجز سلطاتها عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطوير.

3-انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة ضعفها.

4-عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع.

ب- الريع البترولي: إن اعتماد الدول العربية على البترول كما سبق الذكر جعلها دول ذات طابع ريعي بحت فمعظم صادراتها تتمثل في البترول والغاز، فأسهم هذا النوع من الاقتصاد بترسيخ الدول الريعية في تدعيم التسلطية السياسية، وتعطيل إمكانية المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي في الدول المعنية، ولكن مع منتصف الثمانينات تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الريعي ووضع هذه الدول في أزمة وأهم هذه العوامل نجد[12]:

1-تدهور أسعار النفط وتراجع عائدات الدول النفطية.

2-إخفاق الدول الريعية وبدرجات متفاوتة في تنويع مصادر الدخل ووضع الأسس لتنمية حقيقية تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية على الرغم ما حققته بعض مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة...الخ.

3-كارثة الخليج الثانية التي تفجرت سنة 1990م على اثر احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب عن ذلك من تداعيات.

1- تدهور الأوضاع السياسية والأمنية للعديد من الدول العربية زاد من حدة الصراعات خاصة الداخلية منها مرده إلى الطبيعة السوسيو- اقتصادية وطبيعة التكوينات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية القائمة، التي جعلت مواضيع

ISSN. 2352-975X

العطب تتسع في بنيتها بشكل واضح وجلي، فهيمنة الدولة على الاقتصاد والتبعية الهيكلية للخارج ساهما بشكل أو بأخر في تجسيد التسلطية في هذه الأنظمة المغلقة.

إذن سيظل الالتباس قائما بين الدولة والمجتمع المدني ما لم يتم ترسيم الحدود بينهما بحيث تمنح الدولة الحرية والاستقلالية له، فضلا عن عنايتها بحقوق وحريات الأفراد في مقابل ذلك يقوم المجتمع المدني بالرقابة عليها والضغط على الحكومات من اجل قضايا المواطنين، فما يمكن قوله انه ما يبدو في أنظمتنا المغلقة التي تعيش مخاض التحول الديمقراطي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة صياغة جديدة لهذه العلاقة تأتي نتيجة جدل داخلي ونمو ذاتي وتطور تلقائي وتتأسس على القطع مع إشكالات الماضي التي لم يعد لها وجود اليوم، وتروم بناء مجتمعات أكثر ايجابية وعقلانية تتناسب واستحقاقات الثورة والإصلاحات السياسية الهامة التي حصلت في هذه الأنظمة[13].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن الحديث عن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مثل هذه الأنظمة المغلقة خاصة وأنها أنظمة لا تعترف بوجود شئ اسمه المجتمع المدني؟ ولهذا ما يمكن أن نخلص إليه في هذا النقطة هو انه من اجل علاقة وشراكة بين المجتمع المدني والدولة تكون حقيقية وفاعلة يجب توفر شروط دنيا أساسية وهي[14]:

1-الشرعية التي تتمثل في اعتراف السلطة الحاكمة بدور المجتمع المدني وإقرارها بشرعية فعلية وحقة في المخالفة والاقتراح.

2-الاستقلالية التي تكون على مستويين: مستوى الرؤية والتصور للمسألة التنموية وفق الاحتياجات، ثم مستوى التنظيم والإدارة واليات صنع القرار.

3-الحق في المحاسبة وإرساء الشفافية في التوزيع والتبادل والمتابعة والتقييم والتشاور على أساس آليات ممأسسة.

ثالثا: المجتمع المدني وثنائية العلاقة: المشاركة السياسية والتنمية.

تعاظم دور المجتمع المدني مع تصاعد الاهتمام بتنمية المجتمع واستثمار طاقاته في كل المجالات واستخدامها في مجال رفاه الإنسان وتحرره، حيث أصبح وجوده مطلبا

ISSN. 2352-975X

أساسيا لتحقيق التنمية بالمعنى الشامل، كما اكتسب عمل المجتمع المدني أهمية في عصرنا كونه يعزز الممارسات الديمقراطية ويشجع مشاركة المواطنين ويخلق مناخا يؤمن مساءلة اكبر للحكومة من خلال فتح باب المشاركة السياسية.

أ- **ثنائية المجتمع المدني والمشاركة السياسية**: إن الانخراط في عمل منظمات المجتمع المدني يتطلب وعي وثقافة عامة تسمح بمواجهة المواضيع التي تعتبر من أسس الحريات والديمقراطية ولا يأتي ذلك بسهولة بل يحتاج إلى تثقيف سياسي وتفعيل مفاهيم المواطنة، وتنعكس هذه الثقافة السياسية بشكل أساسي وكبير على العملية الانتخابية التي تمثل احد أهم قواعد الديمقراطية، لأنه دون وجود ثقافة سياسية لا يمكن للفرد وللمجتمع المعرفة الحقيقية لقواعد الاختيار والتمثيل الشعبي والنيابي المحلي، وبالتالي تصبح مفاهيم الشفافية والمراقبة والمحاسبة أمرا صعب التطبيق فمن خلال هذه المفاهيم فان منظمات المجتمع المدني تستطيع عند انتظامها تحت مفاهيم وقيم مدنية وأخلاقية دعم الإنسان بالانتقال من الحالة الفردية إلى حالة المواطنة وتنميته من فرد إلى مواطن يتمتع بكافة الحقوق المتوجبة له، ولكن أيضا يلتزم بكافة الواجبات التي تفرضها مواطنتيه، وبالتالي فان حالة المواطنة هذه ترتقي بالمجتمع الوطني إلى مجتمع العدالة والمساواة والتنوع والتعدد والديمقراطية.

أما إذا تحدثنا عن هذه العلاقة الثنائية في الأنظمة المغلقة والتي هي صلب دراستنا فنجد أن هذه الأنظمة وفي سعيها لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عندما قضت نهائيا على المعارضة السياسية وتنظيماتها، وأخضعت المؤسسات الشكلية للمجتمع المدني لسلطة الدولة حيث سيطرت على استقلالها بعد أن أصبح التمويل في هذه المؤسسات يأتي من مصدر واحد وهو الدولة، وبالتالي تصبح قرارات منظمات المجتمع المدني بعيدة كل البعد عن الحياد وعن طموحات المجتمع، فالقضاء على مؤسسات المجتمع المدني في الغالب كان أساسا في تراجع المشاركة السياسية التي تكون محدودة في هذا النوع من الأنظمة، ومن هنا تبدأ عملية تآكل شرعية الأنظمة السياسية بعد أن عجزت عن تحقيق الديمقراطية المرتبطة بالمشاركة

ISSN. 2352-975X

السياسية وهذه الأخيرة لا يمكن الحديث عنها دون ذكر دور منظمات المجتمع المدني التي أصبحت تعد مؤشرا للديمقراطية ولتطور المجتمع كما سبق الذكر[15].

ب- **ثنائية المجتمع المدني والتنمية**: إذا تحدثنا عن دور المجتمع المدني كحلقة هامة وضرورية بالنسبة لتقدم الشعوب وتطورها من الناحية السياسية من خلال تكريس الديمقراطية الحقة بموجب المشاركة السياسية والرقابة، فان هذا غير كاف دون أهميته التنموية البالغة وبالتالي هنا يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل التحسيسي أو الميداني إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المساءلة إذا توفرت البيئة لذلك[16].

إذن فالمجتمع المدني يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وغيرها في مجال تعزيز الفعالية الاقتصادية، لم يعد قطاع المجتمع المدني يمثل قوة اقتصادية ذات بعد عالمي فحسب وإنما أضحت الكثير من الدول تعترف بالتفوق المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في توفير العديد من الخدمات والسلع العمومية، فبسبب وجود ثقافة التطوع والإيثار يمكن لهذه المنظمات أن توظف أو تدفع أجورا للموظفين اقل ممن ستحتاج إليهم الوكالات والهيئات الحكومية لانجاز نفس المهام، وإذا كانت العديد من منظمات المجتمع المدني تتوخى توفير نفس السلع والخدمات عوضا عن سلطة الدولة التي لا تتجزأ، فان عامل المنافسة حينئذ من شانه أن يرفع من مستوى الفعالية، وعلاوة على ذلك من المرجح أن تكون المنظمات المحلية الصغرى واعية بشكل اكبر باحتياجات السكان وأفضل السبل للاستجابة لتلك الحاجيات من الأجهزة الحكومية الضخمة التي عادة ما تكون بعيدة عن السكان.

كما أكد ستيفان دي فيلدر(Stephan De Vylders) انه يجب لأي مقاربة لتدبير نتائج التنمية أن تبدأ بالاعتراف بان المعارف والمهارات والخبرات والثقافة والطاقة والابتكار المتوفرين لدى الشعب هم أثمن مورد لكل بلد، وبالتالي يجب اعتبار الشعوب وتقاليدهم بمثابة أ صول وليس خصوم بحسب التعبير الاقتصادي، وأ ضاف أن هذه المقاربة تسلط الضوء في المقام الأول على دور البشر في سياقهم الاجتماعي لهذا

ISSN. 2352-975X

السبب من المتوقع أن يكون المجتمع المدني القوي الذي يحترم مبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والثقة أفضل طريقة لدعم التنمية البشرية المستدامة.

أما على المستوى الاجتماعي فتتجلى إسهامات المجتمع المدني في دعم حرية التجمع والتعددية والتسامح ما بين مختلف الجماعات في المجتمع ذات الاهتمامات المتنوعة، إضافة إلى المساهمة في دعم الاستقرار المجتمعي وترسيخ سيادة القانون وتنفيذ البرامج المتكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية[17].

رابعا: المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر: بحث في طبيعة العلاقة

إن استعمال مفهوم المجتمع المدني في الأنظمة المغلقة أي في أنظمة الوطن العربي بمختلف أنواعها لا زال يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وهذا يعني أن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل كرؤية فكرية تتعلق بمشروع التحديث[18].

فان الشبكات الترابطية داخل المجتمع السياسي، هذا المجال المحيط بشبكة العلاقات الاجتماعية التطوعية، ومجموعة الشبكات التي تمنح الحياة معنى لهذا المجال على الرغم من أنها لا تزال بالنسبة للبعض أماكن صراع، حيث التناقضات الاجتماعية التي أرادت إخفائها على وجه التحديد إلا أنها تمثل اقل تجمع للمجتمع المدني في تدريب الكتلة التاريخية التي ستعزز في وقت لاحق من قبل منظمات أخرى للعائلة الثورية بينما يكون الهيكل الاقتصادي لتلك الأخيرة من الشركات المملوكة للدولة التي تغطي جميع قطاعات الأنشطة تقريبا، وتكون مجرد بداية للتطبيق العملي لمبدأ التعتيم المنهجي لمصفوفة القطاعات المختلفة في داخل إستراتيجية التنمية بالجزائر، وحتى وقت قريب لم تكن البنية الفوقية القانونية والمؤسسية لنشر السلوكيات الاجتماعية القائمة على التوقعات الاجتماعية غير المترابطة اقتصاديا: لتخفيف القيود المفروضة على موارد عائدات النفط لممارسة تأثير قاطع[19].

ومن ناحية أخرى فان منظمات المجتمع المدني خارج الكتلة التاريخية ومن خلال مبادرة اجتماعية وثقافية ذات صلة مع الدولة على الصعيد الاقتصادي لم تكن هذه

ISSN. 2352-975X

الفئة من المجتمع المدني على وشك استعادة زمام المبادرة على الجبهات الاجتماعية والثقافية، ففي ظل الاضطرابات التي شهدتها الجزائر بسبب أحداث 1980م اجتاح الرأي جميع أنحاء البلاد من الغرب، مما أسرع بدخول الممنوعات في اللغة بطريقة لا يمكن تخيلها كعلامة على تفكيك القيم، ووصلت الاضطرابات والانتفاضات الشعبية إلى المحتوى الثقافي والاجتماعي والسياسي التي من شانها أن تعيد تشكيل ملامح المجتمع المدني في مكنونه للخروج من الكتلة التاريخية[20].

التفسير الذي يبدو بسيط لهذه العلاقة في الوقت الحاضر على الرغم من انه يمكن الإشارة بشكل واضح للهيكل الاقتصادي، حيث لا يتطور المجتمع المدني في العلاقة العضوية مع نظام الاحتياجات الذي يحكم الاقتصاد حتى نتمكن من الحديث عن مكانته في مؤسسات المجتمع المدني الإنتاجية والإنجابية والتحويلية للمؤسسات في المجتمع ككل وإنتاج الظروف الخاصة لتواجد المادية والثقافية والأخلاقية، فلا يوجد حتى إبداعات ثقافية غير ضارة من التي لا ينبغي لها أن تترسخ في المجتمع والعمل على وجه التحديد المنفذ عن طريق الاستراتيجية الجزائرية الواقعية في ظل وفرة الأنشطة والأفكار داخل المجتمع المدني خارج الكتلة التاريخية، بيد أن المراسلات بين التوزيع وتنظيم احتمالية العنف والسلطة السياسية من جهة، وتوزيع وتنظيم القوة الاقتصادية من جهة أخرى، ونفهم من ذلك سبب بدأ المجتمع المدني خارج الكتلة التاريخية للعثور على علاماته فيما يتعلق بالدولة التي يجسدها النظام الاستبدادي في مرحلة الصعود، مما يختلف تماما عن الوضع السائد منذ بداية الثمانينيات حيث سيتوقف مرة أخرى في المجتمع المدني لصالح الكتلة التاريخية المعاد تشكيلها، والتخلي عن العمل بسبب وما ينتج عنه المآسي والأعمال الدرامية، فلا يمكننا القول بأن هناك العديد من المشاكل الحالية في الجزائر – بما في ذلك توظيف الشباب – المتأصلة عن جذورهم في انقلاب الوضع الذي حدث في 1980 ذلك الوضع الذي ينبغي أن نشير إليه باختصار في الوقت الحالي[21].

ISSN. 2352-975X

خاتمة:

إن العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة تكاد تكون منعدمة وذلك راجع إلى جملة من العوامل نذكر منها:

1-انعدام الرغبة والإمكانية لغالبية الأنظمة السياسية المغلقة في القيام بإصلاحات جذرية حالية أو في المستقبل.

2-فقدان شرعية هذه الأنظمة أدى إلى تزايد مخيف نحو العنف السياسي والاجتماعي، إلى جانب العزوف الانتخابي....الخ.

3-استمرارية هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني في الأنظمة السياسية المغلقة، كون أن معظم دولها ما تزال في المراحل الأولى من تطورها السياسي.

4-فرض الأنظمة الحاكمة سيطرتها على كامل العملية الاجتماعية فضلا عن محاولة سطوتها كمرتكز وحيد للشرعية وبالتالي مصدر للقوة والسلطة.

5-المركزية الشديدة لمؤسسات الدولة في التوجيه والإدارة، فهذه الممارسة العميقة الجذور تركت بصماتها على شكل وصيرورة المجتمع المدني وعلاقته بالسلطة في هذه الأنظمة المغلقة.

كل هذا أدى إلى ضرورة تفاعل منظمات المجتمع المدني مع محيطها المحلي والوطني هو العامل الذي يكسب هذه المنظمات مصداقيتها وفعاليتها فكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية الاحتياجات الأولية للمجتمع كلما أثبتت جدواها وضرورة وجودها خاصة وأنها هي الوسيط بين المواطن والدولة، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تبدأ من التمثيل العادل لجميع التكوينات الاجتماعية والفئات السياسية.

ولكن على الرغم من هذا فإننا نجد المجتمع المدني لا زال دوره محدودا خاصة في عملية التنمية وتطوراتها ويحده العديد من المعوقات والتحديات في البلدان العربية وعلى رأسها الجزائر وذلك راجع إلى فقدان النظام السياسي للشرعية وغياب المشاركة السياسية والتوجع نحو العزوف الانتخابي ... وغيرها، إلا أن هناك العديد من الأطروحات الساعية نحو إعادة التحديث والإصلاح منها ما يتعلق بتحديث المنظومة

ISSN. 2352-975X

المدنية ذاتها، ومنها ما يتعلق بتحديث وإصـــــــلاح المنظومة الحكومية وفقا لإدخال إصلاحات قانونية وتشريعية من شانها منح القطاع المدني مزيد من الاستقلالية والدعم والتعامل مع تلك المؤسسات المدنية كقطاع ثالث يشارك في عملية التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص وهو ما يعرف بالحوكمة (Governance) باعتبارها كأحد الحلول لهذه العلاقة.

الهوامش:

(1)- محمد عابد الجابري. العقل السياسي العربي. دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط3، 1995. ص.47.

* المقصود بالأنظمة السياسية المغلقة هي الأنظمة التي يسود فيها نموذج غير مطور من الدولة، بمعنى أن الحكم فيها يكون للقوي وهي غالبا تكون الأنظمة العربية.

(2)- عمر فرحاتي. النظم السياسية العربية: بين سلبية الثبات وايجابية التغيير. مجلة العلوم الإنسانية (02)، 2002. ص.02.

(3)- محمود مجذوب. الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.1993.ص.81.

(4)- عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره.ص.03.

(5)- عبد الإله بلقزيز وآخرون. المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت. 2011.ص.19.

* لمزيد من التفاصيل حول الأنظمة السياسية أنظر: صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني. الأنظمة السياسية. جامعة بغداد: كلية القانون.1990

(7)- برهان غليون. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.1999.ص.06.

(8)- عمر فرحاتي. مرجع سبق ذكره. ص.06.

(9)- ماجدة شاكر مهدي. الدولة والمجتمع المدني. مجلة كلية الآداب (96) د س ن . ص.572.

* للمزيد من التفصيل في علاقة الدولة بالمجتمع المدني انظر: جون اهرنبرغ. المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة: بيروت. 2008 .

(10)- عبد القادر نعناع. إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية. بحوث 2010، مأخوذة من الموقع الالكتروني التالي:

file: ///C: /Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/blog-post_4329.html (24/07/2016).

ISSN. 2352-975X

(11)- خميس والي. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر.. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط3، 2003. ص-ص. 43-50.

(12)- سامية محمد جابر. قضايا العالم العربي. دار النهضة العربية: بيروت.2003.ص-ص.159-160.

(13)- عبد العزيز راجل. المجتمع المدني والدولة...أزمة علاقة أم مأزق غياب. أفاق مأخوذة من الموقع الالكتروني:
file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/1572_fichiers/%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%82.hm .(25/07/2016).

(14)- حافظ عبد الرحيم. المجتمع المدني والتنمية: أية علاقة؟. دراسات، مأخوذة من الموقع الالكتروني:
file:///C:/Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/272%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA.htm. (25/07/2016).

(15)- محمد علي. المجتمع المدني والمشاركة المحلية والسياسية. الحوار المتمدن (2769). 2009. مأخوذة من الموقع الالكتروني:
http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=184576.(28/07/2016).

(16)- عبد السلام عبد اللاوي، " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، 2011). ص.06.

(17)- إيمان زهران. إسهامات المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة للدولة. مأخوذة من الموقع الالكتروني:
file: ///C: /Users/DIGITAL%20TEC/Desktop/589696.htm. (23/072016).

(18)- ثامر كامل الخزرجي. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان. 2004. ص.17.

(19)- Ahcéne Amarouche. Régime politique , société civile et économie en Algérie: une analyse institutionnaliste. Cairn. Info.2012.p.08.

(20)- Ipid. p.09.

(21)- Ipid.p.10.

ISSN. 2352-975X